

جامعة محمد الأمين دباغين سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

## محاضرات في التنمية المحلية المستدامة

أقيت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة وتسيير الجماعات المحلية

من إعداد الأستاذة ملعب مريم

السنة الجامعية: 2025-2026

## المحور الأول: الحكم الراشد-مقاربة مفاهيمية-

### أولاً: مفهوم الحكم الراشد

الحكم الراشد يعبر عن نظام ينطلق من أن مجتمعا ما، له قواعد معينة يتحول بموجبها إلى مجتمع معولم لا تكون فيه الدولة هي الفاعل الوحيد، بل أحد الفواعل جاء الحكم الراشد لفتح الباب أمام فواعل جديدة كالقطاع الخاص والمجتمع المدني<sup>1</sup>

طرح الحكم الراشد كمصطلح قانوني تحت عدة تسميات عربية مختلفة منها الحكم الحوكمة الحاكمة وإدارة شؤون الدولة والمجتمع

### أ-التعريف اللغوي للحكم الراشد

يعود الاستخدام الأول لمصطلح الحكم الرشيد إلى القرن الخامس عشر؛ حيث كان يُستخدم في اللغة الفرنسية للاستدلال على فعل الإدارة أو الحكم . وفي اللغة الفرنسية جاء مصطلح (Gulvernare) ويُقصد به قيادة السفينة , ويُشتق منه كلمة (Gouvernail) وتعني الإدارة العامة لشؤون الدولة , وقد

<sup>1</sup> علي شتيوي ، الحكم الراشد من المنظور مؤسسات برنتون وودز ، ص14.

استخدم الفرنسيون كلمة (Gouvernance)؛ ليعبروا عن الحكومة الفرنسية آنذاك .

ثم جاء استخدام كلمة (Good Governance) في اللغة الإنجليزية ليُستدل بها عن الأداة المستخدمة في التسيير السياسي والاجتماعي ، و شاع استخدام هذا المصطلح في أكثر من مكان للتعبير عن معاني الإدارة ، والحكم، وتنظيم المنشآت ، وإدارة المؤسسات المالية، وغيرها . وفي عام 1992 تم إدراج هذا المفهوم ، وبصورة رسمية وواضحة ، في تقرير البنك العالمي السنوي تحت عنوان "Development and Good Governance" حيث أكد البنك العالمي على أهمية هذا المصطلح ، وأهمية توظيفه في توجيه إدارات المجتمع المختلفة نحو التقدم والتنمية والتطوير<sup>2</sup>

وظهر مصطلح الحكم الراشد كمصطلح قانوني سنة 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" "charge governance" ، وفي سنة 1478 استعمل المصطلح للإشارة لحكم الأقاليم الفرنسية التي كانت تحت السيطرة الهولندية ، واستخدم مصطلح الحوكمة في مجال إدارة الأعمال والشركات تميزا له عن الحقول المعرفية حيث أنه استعمل في علم الشركات

<sup>2</sup> خيرة بن عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري، بيروت، 2012، ص85.

وفي فترة التسعينيات عرفت الحوكمة بأنها الآليات المستخدمة لإجراء التنسيق الداخلي في المؤسسات لأجل تخفيض تكاليف المعاملات التي تسير السوق والذي أصبح اليوم يعرف بـ " حوكمة الشركات "

واستخدم مصطلح الحكم الجيد على نطاق واسع في ميدان الإدارة العامة في القرن التاسع عشر كمصطلح تنظيمي، لينتقل فيما بعد للحقل السياسي على اعتبار الديمقراطية التشاركية تقوم على عدة فواعل وتتسم بالمساواة والتعددية والشفافية.

### ب- المفهوم الإجرائي للحكم الراشد

الحكم الراشد هو " تلك البرامج والسياسات الإصلاحية التي تمس الجوانب الاقتصادية والإدارية والسياسية، ذات التوجه الليبرالي التي صناعتها الصندوق والبنك الموجه بالأساس إلى الدول النامية بغية أحداث تنمية "

### ج- المفهوم المؤسسي للحكم الراشد (تعريف الحكم الراشد على ضوء المنظمات الدولية)

تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية الحكم الراشد هو " الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعمل على تمثيل كافة

الشعب تمثيلاً كاملاً، وتكون مسؤولة أمامه، لضمان مصالح كل أفراد الشعب"<sup>3</sup> هذا التعريف ربط بين رفاه الإنسان من أجل توسيع القدرات يُعرف الحكم الرشيد (أو الرشيد) بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات. يركز هذا المفهوم على آليات ومؤسسات تمكن المواطنين من المشاركة، التعبير عن مصالحهم، ممارسة حقوقهم، والوفاء بالتزاماتهم، مع ضمان الشفافية، المساءلة، وسيادة القانون لتعزيز التنمية المستدامة.

تعريف البنك الدولي للحكم الرشيد بأنه " الطريقة أو الأسلوب أو مجموعة القواعد والمؤسسات التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بهدف تحقيق التنمية والمصلحة العامة"<sup>4</sup> هذا التعريف ركز على دور القائمين على السلطة بإدارة الموارد البشرية وتنفيذ السياسات العامة التي ترسمه الدول.

## د- إشكالات مفهوم الحكم الرشيد

### 1- إشكالية التعريف للحكم الرشيد

هناك جدل حول طبيعة ومحتوى مفهوم الحكم الرشيد نتيجة كثرة التعاريف حيث أن تقديم تعريف مبسط وواضح وشامل العناصر يكون صالح لكل المجتمعات يضع الباحث أمام أمرين إما التوضيح بوضوح المعنى من أجل الإحاطة بعناصر المفهوم، أو تبسيط التعريف والوقوع في الإخلال بالمعنى

<sup>3</sup> علاء عبد الحسن السيلوي و دعاء نَجْد عبید الحسناوي، مفهوم الحكم الرشيد وخصائصه، مجلة ج امعة البيان للدراسات والبحوث القانونية، مجلد 3، العدد 2، ص 222.

<sup>4</sup> مثنى العبيدي و تمارا الأسدي، دور الأمم المتحدة في دعم الحكم الرشيد...التطور والتحديات، مجلة السياسة العالمية، المجلد 9، العدد 1، 2025، ص 611.

والوقوع في إشكالية الخصوصية المجتمعية وبالتالي الابتعاد عن العمومية والعلمية، فضلا عن وجود تكريس للتبعية للمفهومية يصعب الفصل المفاهيم عن مصالح واهتمامات مقدمي التعريف من علماء ومؤسسات دولية....

## 2- إشكالية الترجمة للحكم الرشيد

وجود عدة ترجمات لمصطلح Good Governance لا تعكس دلالات المفهوم ومحتواه وأهدافه ومنها الحوكمة، الحكمانية، الحاكمة، الحكم الرشيد، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، فهيئة الأمم المتحدة تبنت مثلا مصطلح الحاكمة<sup>5</sup>

## 3- إشكالية النموذج للحكم الرشيد

يقصد بها مدى ملائمة أفكار وآليات الحكم الرشيد مع مختلف المجتمعات الإنسانية والثقافات والحضارات فمفهوم الحكم الرشيد آثار انتقادات واسعة كونه يعكس منظومة قيم غربية كنموذج صالح يؤخذ به، من الناحية الواقعية لا وجود لنموذج موحد فأن كان هناك نموذج صالح لبلد معين فإنه لا يصلح لغيره للحكم الرشيد أربعة ركائز اقتصادية، سياسية، وإدارية وشاملة تضم الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

1- الحكم الرشيد الإقتصادي : يتضمن الحكم الرشيد الاقتصادي عمليات صنع القرارات التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة

2- الحكم الرشيد السياسي : يتمثل في عمليات صنع القرار وصنع السياسة العامة في الدولة

<sup>5</sup> الطيب بلوصيف، مفهوم ومكونات الحكم الرشيد، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الديمقراطيات الصاعدة ، ماي 2005، متوفرة على الموقع الإلكتروني: <https://guelma.yoo7.com/t2121-topic>

3- الحكم الراشد الإداري: يتعلق بنطاق تنفيذ السياسات.<sup>6</sup>

4- الحكم الشامل: ويتضمن كافة العمليات والهياكل للمجتمع التي يقع على عائقها توجيه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من أجل حماية الثقافة والمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية كما يفترض أن يضمن مستوى عالي من الخدمات الصحية والحرية والأمن التي تحقق مستوى عالي من المعيشة لكافة أفراد المجتمع<sup>7</sup>

### ثانيا: مبررات ظهور مصطلح الحكم الراشد:

تعدد الأسباب التي أدت إلى ظهور مصطلح الحكم الراشد من الناحية العلمية أو العملية ، فما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تتجلى أساسا في تغير الدور الوظيفي للحكومة من جانب والتطورات المنهجية الأكاديمية من جانب آخر، حيث طرح هذا المفهوم في صياغات اقتصادية سياسية ثقافية ، بالإضافة إلى تأثر هذا المفهوم بمعطيات داخلية ودولية<sup>8</sup> ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

### 1- الأسباب الاقتصادية لظهور مصطلح الحكم الراشد

<sup>6</sup> مقدم فيصل، البعد التكاملي لمقاربة الحكم الراشد ومتطلبات الحوكمة الاقتصادية وآليات التطبيق - الجزائر نموذجاً-، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد9، العدد2، أكتوبر2025، ص129

<sup>7</sup> مثنى العبيدي و تمارا الأسدي، مرجع سابق، ص613.

<sup>8</sup> طايبى أمال، الحكم الراشد في الجزائر، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد10، ص231.

-عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب عجز الموازنة بين الدول المتقدمة والدول النامية مما ساهم في التضخم والمديونية

-ظاهرة العولمة وزيادة تحرر السلع والخدمات ساهم في حدوث ازمات مالية  
-ضعف البيئة المؤسسية جعل من الحكم الراشد حتمية

-الفقر وعدم المساواة ومشكلة المديونية في الدول النامية جعل من ضروري البحث عن استراتيجية تحقق التنمية

## 2-الاسباب السياسية لظهور مصطلح الحكم الراشد

-تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد واعتباره ضرورة عالمية من أجل تحقيق الاستقرار والأمن الدولي

-سقوط الإيديولوجية الشيوعي نحو الليبرالية التي تبنت القيم الديمقراطية من قبل الدول النامية

-عدم الاستقرار السياسي للعديد من الدول النامية

-تطور دور المجتمع المدني في إرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية

## 3-الأسباب الإدارية لظهور مصطلح الحكم الراشد

-تغير دول الدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة بظهور فواعل جديدة في القطاع الخاص والمجتمع المدني تساهم في وضع السياسات التنموية وتشجع على فكرة الرقابة والمساءلة

-فشل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي وعدم قدراتها على تحقيق النظام العام وحماية الممتلكات العمومية ساهم بشكل كبير في انتقال الحكم الراشد إلى الإدارة

بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك مبررات أخرى يمكن تقديمها فيما

يلي:

\*الحكم الراشد جاء نتاج صيرورة تاريخية لظهور الدولة كفاعل وحيد على الساحة الدولية كمرحلة أولى ثم ظهور المنظمات الدولية إلى جانب الدولة كحتمية تاريخية في المرحلة الثانية، وهذا ما أفرز ظهور فواعل جديدة على مستوى النظام الدولي بدرجة أولى، ثم فواعل ما تحت الدولة كل هذا التفاعل جعل من الحكم الراشد يبرز بشكله الحالي غير المستقر نتيجة الحركة التي مزال يعرفها المفهوم

\* الحكم الراشد كمقاربة إ صلاحية حاضرة في أدبيات المفكرين والعلماء والباحثين، لكنه كان أكثر حضور في أدبيات وبرامج المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية المتخصصة وهذا ما جعل المفهوم يكون ضمن تقاطع عديد

الحقوق المعرفية والمنظمات الدولية وهذا بدوره جعل هذا المفهوم يعرف حركة على مستوى الخصائص والسمات وعلى مستوى الفواعل<sup>9</sup>

## ثالثاً أبعاد الحكم الراشد

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1997 ثلاث أبعاد للحكم الراشد

### أ- البعد السياسي للحكم الراشد

يعتبر من أهم الأبعاد لتعامله مع المستوى العام والشامل لشؤون المجتمع المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها الحقيقي للأفراد ولتنوع أفكارهم وانتماءاتهم من جهة وتجسيدها لرغبتهم وحاجاتهم من جهة أخرى،<sup>10</sup> ويمكن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعد شرطاً في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيمية مفتوحة لكل المواطنين بالمشاركة في ظل سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها وقادر على المساءلة، بالإضافة إلى وجود جهاز قضائي فعال يعمل على متابعة تطبيق القانون وحماية المواطن من التعسف مما يجسد مبدأ

<sup>9</sup> علي شتيوي ، الحكم الراشد من المنظور مؤسستات برنتون وودز، ص10.

<sup>10</sup> أحمد اساعيل قادر، أثر الحكم الراشد في التنمية البشرية – دراسة حالة العراق للمدة 2005-2018، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 3، العدد 6، العراق، 2020، ص 42.

استقلالية السلطات ومراقبة كل منها للأخرى من أجل الصالح العام للدولة

11

## ب- البعد الإداري التقني للحكم الرشيد

يتطلب هذا البعد بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها وفعاليتها، ذلك أن ترشيد الإدارة وتأمين مدى استمراريته بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية يعتمد على الاهتمام الفعال بالجهاز الإداري والقوانين التي تنظم سير الإدارة، للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، والتركيز على الجودة الشاملة والمرونة واتخاذ القرارات الصحيحة<sup>12</sup> وهذا لا يتحقق إلا من خلال الإبداع والاهتمام المستمر بتطوير الموظفين وإعدادهم مهنيًا، وهذا يتطلب إدارة عامة شاملة ومرنة قادرة على التكيف والتطور، فالبعد الإداري للحكم الرشيد يوفر إطارًا فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة ويعزز مشاركة المجتمع في صنع القرار<sup>13</sup>

---

<sup>11</sup> علي شتيوي، الحكم الرشيد من المنظور مؤسسات بريتون وودز، ص45..

<sup>12</sup> عبد العزيز خيرة، دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مجلة الفكر، العدد6، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص325.

<sup>13</sup> محمد طارق مجبل، دور الإدارة في تعزيز الحوكمة الرشيدة ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية في ظل التنوع السياسي في العراق، مركز حوراني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2015، ص7.

لذلك يتعين على الإدارة العامة في الجزائر أن تعزز من مفهوم الحكم  
الراشد على مستواها من خلال تعزيز آليات المساءلة والشفافية لمواجهة الفساد  
وتحسين أداء الإدارة من خلال تطوير مهارات وكفاءات موظفيها وتأهيلهم على  
المستوى المهني وتوفير بيئة عمل محفزة، وينبغي أن تتصف الإدارة بالمرونة  
والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

### ج- البعد الاقتصادي والاجتماعي للحكم الراشد

يشمل عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما  
وعلى علاقاته بالاقتصاديات الأخرى، ويؤثر هذا البعد بصورة أساسية على  
الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقير ونوعية الحياة<sup>14</sup>، كما يرتبط هذا البعد بشقيه  
بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة  
السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين

<sup>14</sup> مدحت مُجد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات عالية الجودة، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2015 ص58.

من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.<sup>15</sup>

ما يمكن ملاحظته أن هذه الأبعاد الثلاثة تترابط بعضها مع بعض في إنتاج الحكم الراشد، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة و تعمل بكفاءة من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين، ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها، من دون وجود إدارة عامة فعالة، تحقيق إنجازات في السياسات العامة، كما أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني وتغيبه ستؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة ومراقبة ومحاسبة السلطة والإدارية، من جهة ثانية تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة وغياب الشفافية، ولا تؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين غير القادرين على تصحيح هذه السياسات، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند على المشاركة والمحاسبة والشفافية.<sup>16</sup>

## رابعاً: مبادئ الحكم الراشد

---

<sup>15</sup> فادي أحمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية 1981-2003، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، جامعة غزة، 2015، ص31.

<sup>16</sup> حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، دار النهضة، بيروت، 2013، ص8.

تتباين المبادئ والاليات التي يقوم عليها الحكم الراشد فالبنك الدولي يركز على ما يحفز الانفتاح الاقتصادي في حين أن برنا مج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي.

## 1- مبادئ الحكم الراشد حسب البنك الدولي

\* **المساءلة والمسؤولية: (Accountability)** محاسبة المسؤولين الحكوميين عن قراراتهم وأفعالهم، ووجود مؤسسات خاضعة للمراقبة.

\* **الشفافية: (Transparency)** توفير المعلومات الدقيقة والمتاحة للجمهور حول السياسات والإجراءات الحكومية، لضمان النزاهة.

\* **سيادة القانون: (Rule of Law)** إطار قانوني عادل يتم تنفيذه بنزاهة، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان واستقلال القضاء.

\* **المشاركة: (Participation)** حق المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في عملية صنع القرار.

\* **فعالية الحكومة والكفاءة: (Effectiveness & Efficiency)** قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسات، وتوفير الخدمات العامة بجودة عالية مع الاستخدام الأمثل للموارد.

\* **السيطرة على الفساد: (Control of Corruption)** تبني تدابير لمنع الفساد وضمان نزاهة الجهاز الإداري.

\* **الاستقرار السياسي وغياب العنف: (Political Stability)** توفير بيئة مستقرة خالية من العنف أو التهديدات لضمان التنمية .

\* **المشاركة: (Participation)** ضمان حق جميع المواطنين (رجالاً ونساءً) في المشاركة في صنع القرار، سواء بشكل مباشر أو من خلال ممثلين شرعيين.

\* **سيادة القانون: (Rule of Law)** إرساء أطر قانونية عادلة تطبق بإنصاف على الجميع دون استثناء، وضمان استقلال السلطة القضائية.

## 2- مبادئ الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

\* **الشفافية: (Transparency)** توفير المعلومات المتاحة حول القرارات الحكومية، والسياسات، والمالية العامة لضمان الوضوح وسهولة الوصول إليها.

\* **المساءلة: (Accountability)** خضوع المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني للمساءلة أمام الجمهور وأصحاب المصلحة.

\* **الاستجابة: (Responsiveness)** سرعة وفعالية المؤسسات في خدمة جميع أفراد المجتمع وتلبية احتياجاتهم.

\* **التوجه الاستراتيجي: (Strategic Vision)** امتلاك القادة والجمهور منظوراً واسعاً للتنمية البشرية، والتمتع برؤية طويلة المدى للحكم الرشيد.

\* **الإنصاف والمساواة: (Equity and Inclusiveness)** إتاحة الفرص لجميع أفراد المجتمع لتحسين أوضاعهم، وضمان توزيع عادل للثروات.

\* **الفعالية والكفاءة: (Effectiveness and Efficiency)** الاستخدام الأمثل للموارد (البشرية، الطبيعية، والمالية) لتحقيق أفضل النتائج التي تخدم المجتمع.

\* **الشفافية:** توفير المعلومات الكاملة والدقيقة حول السياسات الاقتصادية والمالية للجمهور.

\* **المساءلة (المسؤولية):** تحمل المسؤولين عواقب قراراتهم وأفعالهم أمام الرأي العام والمؤسسات الرقابية.

\* **سيادة القانون:** تطبيق القوانين بنزاهة وعدالة على الجميع، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين، وضمان استقلالية القضاء.

\* **مكافحة الفساد:** وضع آليات فعالة للوقاية من الفساد الإداري والاقتصادي والقضاء على البيروقراطية.

\* **الكفاءة والفعالية:** إدارة الموارد الاقتصادية والطبيعية والمالية بكفاءة عالية لتحقيق أعلى عائد اجتماعي واقتصادي.

\* **المشاركة:** إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي.

وبناء على ما سبق يمكن إجمال المبادئ التي يقوم عليها الحكم الرشيد فيما

يلي:

## 1-الشفافية

تعني توفير المعلومات والبيانات الضرورية في مواعيدها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع عليها، أو بمعنى آخر أن تكون نشاطات الهيئات والمؤسسات وقراراتها مفتوحة لفحص القطاعات الأخرى من الإدارة، للبرلمان والمجتمع المدني وأحياناً لمؤسسات وسلطات خارجية<sup>17</sup>

## 2-المساءلة

عرف برنامج الأمم المت حدة الإنمائي المساءلة على أنها : "طلب من المسؤولين تقديم توضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتعريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش"،<sup>18</sup> وعليه المساءلة تتطلب وضع كل مسؤولي صنع القرار في واجهة المسؤولية من خلال مبدأ المحاسبة أمام الرأي العام.<sup>19</sup>

## 3-الرؤية الاستراتيجية

هي الرؤية المنطلق من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية ،<sup>20</sup> كما أن الرؤية الاستراتيجية

<sup>17</sup> ميلود سفاري، الحكم الرشيد: المفهوم المبادئ والانتقادات، ص24.

<sup>18</sup> محمد سليمان حمزه، الحوكمة الرشيدة، ط 1، المكتبة الوطنية، السودان، أكتوبر، 2022 ، ص 44. متوفر على الموقع الالكتروني :

<https://online.fliphtml5.com/tbeci/pubv/#p=44>

<sup>19</sup> عباسة دربال صورية، الأمم المتحدة وجدلية تحقيق معادلة الحكم الرشيد، ص193.

<sup>20</sup> بوجردة الياسين، واقع ومتطلبات الحكم الرشيد في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، ص261.

عادة ما تتحدد بمفهوم التنمية والشراكة بين مؤسسات ا لدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة، والعمل على التنمية البشرية من جهة أخرى وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الرشيد، ويجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.<sup>21</sup>

#### 4-الكفاءة والفعالية

تعتبر الكفاءة والفعالية في إطار الحكم الرشيد عن البعد الفني التقني لأسلوب النظام المحلي ويقصد به قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبى احتياجات المواطنين المحليين وتعتبر كذلك عن أولوياتهم مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من المواد المتاحة.<sup>22</sup>

اللامركزية

تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها، يشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الرشيد ليشعر ال فرد في دولته بأنه

<sup>21</sup> حرز الله محمد لخضر، الأنظمة السياسية العربية وإشكالية العجز الوظيفي : دراسة نقدية من منظور مقارنة الحكم الرشيد، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية، العدد13، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، شباط2022، ص 89.

<sup>22</sup> الكر محمد و بن مرزوق عنزة، الحكم الرشيد وإصلاح الإدارة المحلية الجزائرية ... بين المعوقات والمتطلبات، مجلة البحوث السياسية والإدارية، ص 50.  
[https://www.researchgate.net/publication/335526709\\_alhkm\\_alrashd\\_w\\_aslah\\_aladrt\\_almhlyt\\_byn\\_almwqat\\_w\\_almttlbat](https://www.researchgate.net/publication/335526709_alhkm_alrashd_w_aslah_aladrt_almhlyt_byn_almwqat_w_almttlbat)

صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة أخرى وأنه  
تحت المراقبة الشعبية<sup>23</sup>

## 6-المساواة والعدالة

تشير إلى ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من أجل تحسين  
أوضاعهم، وتمثل في المساواة بين جميع الأفراد والمواطنين وعدم التمييز بينهم  
بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو أي شكل من أشكال المحاباة بهدف بناء  
المواطنة الحقيقية والتي تعد ركائز للحكم الرشيد.<sup>24</sup>

## 7-الاستجابة

أن يكون للسلطات العمومية الإمكانيات الكافية والمرونة اللازمة للاستجابة  
بشكل سريع للتطورات الحاصلة في المجتمع، مع الأخذ بعين الإعتبار توقعات  
المجتمع المدني عند تحديدها للصالح العام وأن تكون على استعداد للفحص  
النقدي لدور الدولة<sup>25</sup>

## المشاركة

---

<sup>23</sup> جومات فرحات، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموذجاً، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والإقتصادية، الجامعة اللبنانية 2001، ص25.

<sup>24</sup> علي شتيوي، مرجع سابق، ص50.

<sup>25</sup> ميلود سفاري، الحكم الرشيد: المفهوم المبادئ والانتقادات، ص24.

التي تتعلق بضمان المشاركة لجميع أفراد المجتمع في عملية صنع القرار في إطار قواد حرية الرأي والتعبير واحترام حقوق وذلك من خلال المشاركة في صياغة القوانين من خلال أساليب الاستفتاء وتكوين الأحزاب والجمعيات<sup>26</sup>

## 8-سيادة القانون

يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما أنه نظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء وتؤمن القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين مما يتطلب وضوح القوانين وانسجامها في التطبيق ، وسيادة القانون ترتكز على وجود نظام عادل منصف يعبر تلازم الأنظمة الشرعية والقضائية والحكومة في تطبيق القوانين بشكل عادل بين جميع الأفراد<sup>27</sup>

## 9-التوافق

يرمز إلى التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع حول مصلحة الجميع<sup>28</sup>

## 10-جودة التشريع

<sup>26</sup>عباسة دربال صورية، الأم المتحدة وجدلية تحقيق معادلة الحكم الراشد، ص193.

<sup>27</sup>تمارا محمد زهدي زيتون، أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية : محافظة رام الله وبيرة نموذجاً، رسالة لاستكمال متطلبات ماجستير في تخصص الإدارة والسياسات العامة، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القدس، 2021، ص25.

<sup>28</sup>الكر محمد و بن مرزوق عنزة، مرجع سابق، ص50.

وهي مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياساته <sup>1</sup> من خلال القوانين واللوائح التي تسمه بذلك خاصة التي تسمح بتنمية وترقية القطاع الخاص.<sup>29</sup>

## خامسا: فواعل الحكم الراشد

### أ-الدولة كفاعل أساسي لتحقيق الحكم الراشد

الدولة بسلطاتها الرسمية وفي إطار تفعيل الحكم الراشد يجب أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة، وتوفير القوانين التي تسمح بتأسيس المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تقمعها، بالإضافة إلى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها من اجل خلق الأطر الحوارية بين سلطاتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية ، وقبل الشروع في هذه الخطوات لابد من توفير الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان وسن التشريعات التي تحمي المرأة وتنصفها، وضمان حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون، وكذا سن قوانين تشجع على مشاركة المرأة في العمل الانتخابي من خلال قوانين كوتا.<sup>30</sup>

### ب-المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق الحكم الراشد

يتطلب ضمان صيرورة المؤسسات وإنتاجيتها القدرة على استمرار استقلاليتها وعلى تنوع مصادر تمويلها وعلى تطوير قدراتها وصولاً إلى الاعتماد

<sup>29</sup> أحمد اسماعيل قادر، أثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية- دراسة حالة العراق 2005-2018، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 3، العدد 6، 2020، ص 34.

<sup>30</sup> حسن كريم، مرجع سابق، ص 30.

على الموارد الذاتية وبذلك تنتقل من مفهوم المنظمات الخيرية الرعائية إلى منظمات التنمية التي تساهم في الحكم الرشيد.<sup>31</sup>

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة بشكل خاص للفئات الفقيرة، لذلك نجد ان المجتمع المدني في مقدمته المؤسسات غير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدها للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية التي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية<sup>32</sup>

\*التأثير على السياسة العامة من خلال مشاركة المواطنين في الشأن العام

\* تعميق آليات المسائلة والشفافية

\* العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون و نشر و تكريس الديمقراطية التشاركية

ج-القطاع الخاص كفاعل أساسي لتحقيق الحكم الرشيد

<sup>31</sup> بوجردة الياسين، مرجع سابق، 263.

<sup>32</sup> زهير عبد الكريم الكياد، الحكاينة قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2023، ص48.

يشير مفهوم القطاع الخاص إلى الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتجري فيه عملية تخصيص الموارد الإنتاجية طبقاً لما تمليه قوى السوق التلقائية وليس إرادة السلطات الحكومية العامة أي أنه وفقاً لهذا التعريف يشمل القطاع الخاص المؤسسات التي ينشئها رجال الأعمال أو الأفراد المستثمرين بغية تحقيق الربح<sup>33</sup>

هناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص باعتباره يمثل المورد الرئيسي لخلق الفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتوظيف الأيدي العاملة إضافة إلى تأهيلهم حتى تسهم التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات.<sup>34</sup>

وعليه القطاع الخاص يعتبر شريك أساسي لقيام الحكم الرشيد لذلك على الدولة أن تشجع على تحقيق البعد الاقتصادي للحوكمة الاقتصادية بطريقة مستدامة من خلال

\* خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة

\* إيجاد سوق منافسة

\* التأكيد على حصول المعوزين على القروض

\* تعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل

---

<sup>33</sup> وفاء معاوي، الحكم المحلي الراشد ككلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص 141.

<sup>34</sup> علي شتيوي، مرجع سابق، ص 43.

## \*تقوية دولة القانون

\*حماية البيئة ومورداها الطبيعية بشكل مستدام<sup>35</sup>

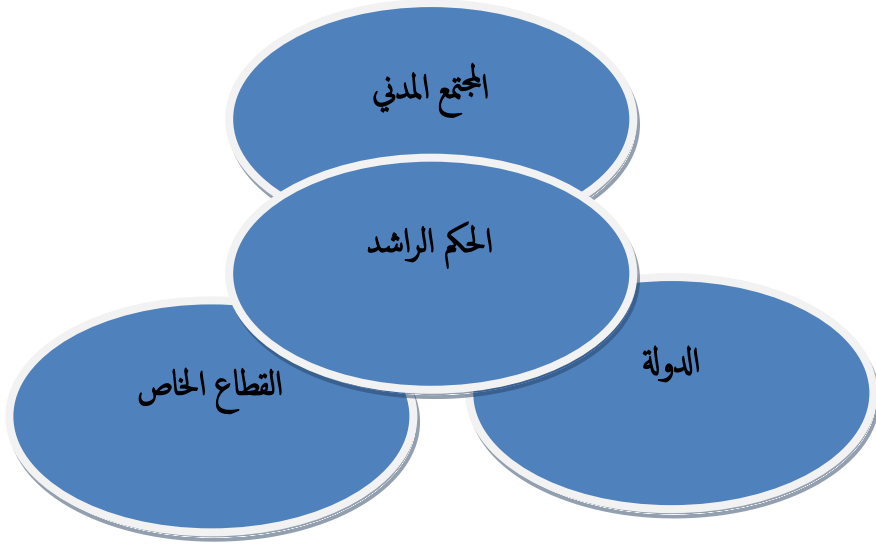
يتطلب الحكم الراشد ضرورة وجود ثلاث فواعل رئيسية لضمان ديمومة التنمية البشرية فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية المقبولة، أما القطاع الخاص يؤدي إلى خلق مناصب شغل، في حين المجتمع المدني يسهل تقاطع الفعل السياسية والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية، مع العلم أن لكل فاعل نقاط ضعف وقوة إلا أنها تشترك في هدف أسمى هو دعم الحكم الجيد الذي يتطلب ترقية التقاطع البنائي بين الفواعل الثلاث.<sup>36</sup>

لكن من الناحية الواقعية يمكن القول أن التباعد بين الفواعل الثلاثة وعدم تكاملها من ناحية وضعف الإدارة على نطاق كل واحد فيما بما يمكن أن يوصف بالسلبية النسبية سواء في إدارة ذلك الفاعل أو الركن الذي يقوم عليه الحكم الراشد أو في التفاعل مع بعضها من ناحية أخرى الأمر الذي دعى إلى ضرورة الشراكة المجتمعية.<sup>37</sup>

<sup>35</sup> الطيب بلوصيف، مفهوم ومكونات الحكم الراشد، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول الديمقراطيات الصاعدة، ماي 2005، متوفرة على الموقع الإلكتروني: <https://guelma.yoo7.com/t2121-topic>

<sup>36</sup> الأخضر أبو علاء عزي و غالم جلطي، الحكم الرشيد وخصوصية المؤسسات-إشارة إلى واقع لاقتصاد الوطني والمؤسسات الجزائرية-، ص4، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/239.pdf>

<sup>37</sup> زهير عبد الكريم الكياد، الحكاينة قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2023، ص13.



مخطط يبين الترابط بين الفواعل الثلاثة من أجل شراكة تكاملية تحقق الحكم الرشيد

## المحور الثاني: التنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

أ-تعريف التنمية المستدامة

### 1-التنمية وفكرة النمو

امتدت هذه المرحلة تقريباً من نهاية ستينيات القرن العشرين حتى منتصف السبعينيات، وقد شهد مفهوم التنمية خلالها تحولاً ملحوظاً، إذ لم يعد مقتصرًا على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل اتسع ليشمل الأبعاد الاجتماعية أيضًا . وفي هذا الإطار، ركزت السياسات التنموية على معالجة مشكلات الفقر

والبطالة وعدم المساواة في توزيع الدخل، من خلال تبني استراتيجيات تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية، وتعزيز المشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

وقد تجسدت معالم هذه المرحلة بصورة واضحة في نموذج الباحث "سيرز (Seers)"، الذي ربط مفهوم التنمية بمدى التقدم في الحد من الفقر والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل. كما ظهر نموذج "تودارو (Todaro)"، الذي حدد التنمية باعتبارها عملية تقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في : إشباع الحاجات الأساسية، وتعزيز احترام الذات، وتوسيع حرية الاختيار أمام الأفراد

## 2- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة / المتكاملة

امتدت هذه المرحلة تقريبًا من منتصف سبعينيات القرن العشرين إلى منتصف ثمانينياته، وشهدت بروز مفهوم التنمية الشاملة، التي تُعنى بمختلف جوانب المجتمع والحياة، بحيث تُصاغ أهدافها بما يحقق تحسين الظروف المعيشية للسكان، وليس فقط زيادة معدلات النمو الاقتصادي. كما اهتم هذا الاتجاه بطبيعة النمو الاقتصادي وكيفية توزيعه بين المناطق والفئات السكانية بصورة عادلة ومتوازنة.

إلا أن السمة الغالبة على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بصورة منفصلة عن الجوانب الأخرى، مع وضع حلول مستقلة لكل مشكلة على حدّ هـ الأمر الذي حدّ من قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية المنشودة في العديد من المجتمعات. ومن ثمّ، برز مفهوم التنمية المتكاملة،

الذي يقوم على معالجة مختلف أبعاد التنمية ضمن إطار من التكامل القطاعي والمكاني، بما يضمن تحقيق التنسيق والانسجام بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.<sup>38</sup>

### 3- التنمية المستدامة Sustainable Development

منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، بدأ المجتمع الدولي يواجه تصاعداً ملحوظاً في حدة المشكلات البيئية التي أضحت تشكل تهديداً حقيقياً لمختلف أشكال الحياة على كوكب الأرض، وهو ما جاء نتيجة مباشرة لإغفال الاعتبارات البيئية في السياسات التنموية خلال العقود السابقة . وأمام تفاقم هذه التحديات، برزت الحاجة إلى تبني فلسفة تنموية جديدة قادرة على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة . وفي هذا السياق، أفضت الجهود الدولية إلى ظهور مفهوم «التنمية المستدامة»، الذي تبلور بصورة واضحة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعنون «مستقبلنا المشترك (Our Common Future)»<sup>39</sup>، والصادر سنة 1987م،

<sup>38</sup> ماجدة أبو زنت و عثمان غنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، المجلد 12، العدد 1، المنارة، 2006، ص 3-5.

<sup>39</sup> ماجدة أبو زنت و عثمان غنيم، مرجع سابق، ص 3-5.

حيث وضع أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها " التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم ".

وبشكل عام فإن هذا التعريف يحدد فقط الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجات الرئيسية، ويعد مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوماً بيئياً ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاث محاور رئيسية.

وهي المحور الاجتماعي (الإنسان) ونعني بذلك السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع المستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة الريف والمحور الاقتصادي ففي الدول المتقدمة التنمية المستدامة تعني خفض في استهلاك الطاقة والموارد أما الدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر والمحور البيئي تعني به حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

جدول يوضح الفرق بين التنمية المستدامة والتنمية التقليدية: <sup>40</sup>

التنمية التقليدية	التنمية المستدامة
لا تفكر إطلاقاً في الأجيال المقبلة.	التنمية المستدامة تسعى إلى تلبية حاجات

<sup>40</sup> سرقتي فأكية، محاضرات في مادة الحكم الراشد والتنمية المستدامة، القيت على طلبة السنة الأولى ماستر محني تخصص إدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، 2025-2026، ص27

	الجيل الحاضر والأجيال المقبلة.
في حين تنظر التنمية التقليدية للإنسان على أنه وسيلة أو أداة من أدوات الإنتاج.	تنظر التنمية المستدامة للإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية، بحيث يعتبر وسيلة وفي نفس المستفيد النهائي من عملية التنمية.
بعكس ذلك فإن التنمية التقليدية تعتبر حماية البيئة ترفاً، وأن أي اتفاق على تحسين نوعية البيئة سيؤدي إلى تدني النمو الاقتصادي.	التنمية المستدامة تعتبر حماية البيئة ليست فقط في انسجام مع النمو الاقتصادي بل هي أيضاً تزيد نمواً.
بينما في ظل التنمية التقليدية يتم التركيز على تحقيق النمو الاقتصادي.	تهدف التنمية المستدامة إلى جانب تحقيق النمو الاقتصادي بأن يتم إحداث تغييرات جذرية في تحسين نوعية حياة الناس بكافة جوانبها.
أما التنمية التقليدية فإنها غالباً ما تأتي لصالح أقلية من الناس فيما يكون الأغلبية الفقراء والمهمشين.	التنمية لمستدامة تسعى إلى تلبية الاحتياجات لكل الناس.
في حين تهمل التنمية التقليدية الاعتبارات البيئية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية	تقوم التنمية المستدامة بدمج الاعتبارات البيئية في عملية القرارات الاقتصادية.

<p>بينما التنمية التقليدية تتعامل مع البيئة الطبيعية باعتبارها سلع مجانية متاحة بشكل مستمر، وبالتالي تهمل تكلفة الأضرار بها في الحسابات القومية.</p>	<p>التنمية المستدامة تعطي للبيئة الطبيعية قيمتها باحتساب التكلفة الناجمة عن تدهورها واستهلاكها في الحسابات القومية.</p>
<p>في حين التنمية التقليدية غير قابلة للاستمرار ومصيرها الزوال.</p>	<p>الفرق الأساسي بينهما أن التنمية المستدامة مستمرة لا تتوقف عجلتها على الدوران.</p>

## ب- خصائص التنمية المستدامة

تُعدّ خطة التنمية المستدامة التي اعتمدها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر سنة 2015م إطاراً عالمياً شاملاً يهدف إلى رسم رؤية تنموية بعيدة المدى، تقوم على تحقيق التوازن بين مختلف أبعاد التنمية، بما يضمن بناء عالم يسوده الازدهار المستدام، والإدماج الاجتماعي، والمساواة، مع المحافظة على الموارد الطبيعية، وعدم إقصاء أي فئة من المجتمع. ومن ثمّ، فإن التنمية المستدامة تُعدّ نموذجاً تنموياً غير تقليدي، يتميز بجملة من الخصائص الأساسية، تتمثل فيما يأتي:<sup>41</sup>

### لتنمية المستدامة

### 1- الطابع الإنساني

تستهدف التنمية المستدامة الإنسان باعتبارها محور العملية التنموية وغايتها

<sup>41</sup> بتول محمد جاسم الداني، محاضرات التنمية المستدامة، القيت على طلبة المرحلة الثالثة، قسم العلوم، جامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص 10.

الأساسية، إذ تُوجّه السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها نحو تحسين حياة الإنسان وصور كرامته في مختلف أنحاء العالم .

## 2-الاستمرارية لتنمية المستدامة

يقوم مفهوم التنمية المستدامة على مبدأ الاستمرارية والتواصل في تح سين نوعية الحياة، بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

## 3-الشمولية لتنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بطابعها الشامل، إذ تمتد لتشمل مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، دون إغفال الجوانب الثقافية والروحية التي تسهم في بناء المجتمعات واستقرارها .

## 4-التوازن لتنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين مختلف متطلبات التنمية، مع مراعاة العدالة في استغلال الموارد الطبيعية بما يكفل حقوق الأجيال الحالية والقادمة .

## 5-البعد المستقبلي لتنمية المستدامة

تتسم التنمية المستدامة بكونها عملية طويلة الأمد، تعتمد على استشراف المستقبل، وتقدير الإمكانيات المتاحة، ووضع خطط تنموية قادرة على مواكبة المتغيرات المستقبلية والتكيف معها .

## 6-الطابع المجتمعي

### لتنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على المشاركة المجتمعية الفاعلة، حيث يُقاس نجاحها بمدى قدرة المجتمع على الإسهام في توجيه العملية التنموية، والاستفادة من نتائجها بصورة عادلة .

## 7-المسؤولية الإدارية

### لتنمية المستدامة

تتطلب التنمية المستدامة وجود إدارة رشيدة تتولى التخطيط والتنظيم والتنفيذ والرقابة، بما يضمن حسن توجيه العملية التنموية واتخاذ القرارات الملائمة لتحقيق أهدافها .

## 9-الواقعية

### لتنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمنهج واقعي وعلمي، بعيدًا عن الطابع المثالي أو المعالجات السطحية، بما يسهم في إيجاد حلول جذرية ومستدامة .

## 10التكامل لتنمية المستدامة

لا تقتصر التنمية المستدامة على البعد البيئي فحسب، وإنما تشمل كذلك تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ضمن إطار متكامل ومتربط يحقق التوازن بين هذه الأبعاد كافة .

## 11-الطابع الأخلاقي

### الغاية السامية

### لتنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على منظومة من القيم الأخلاقية والإنسانية التي تنظم سلوك الإنسان وعلاقاته، بما يعزز مسؤوليته في إعمار الأرض والمحافظه على

مواردها، تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عمارة الأرض وصون كرامة الإنسان، وترسيخ مبادئ العدالة والإنصاف، بما يضمن حماية حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

## 12- عملية تغيير واعية لتنمية المستدامة

تُعد التنمية المستدامة عملية مخططة ومحددة الأهداف، تقوم على إستراتيجيات بعيدة المدى، وبرامج مرحلية واضحة، بما يضمن تحقيق التنمية بصورة منظمة ومدروسة .

### ج- أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها ما يأتي:

- 1- بناء اقتصاد سوق فعّال يرتكز على قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات .
- 2- تحقيق التكامل بين النمو الاقتصادي الصناعي وبين استخدام الطاقة والمواد الأولية بصورة رشيدة .
- 3- زيادة الإنتاج الزراعي بما يضمن توفير الغذاء الكافي من حيث الكم والنوع للأفراد .
- 4- تعزيز مساهمة قطاعات السياحة والنقل وسائر القطاعات الاقتصادية في دعم الاقتصاد الوطني، مع الحد من آثارها السلبية على البيئة .

5- حماية الموارد الطبيعية والنظم البيئية لصالح الأجيال القادمة، من خلال التوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة .

6- تحقيق العدالة في توزيع الثروات بما يسهم في الحد من الفقر والبطالة .

7- ضمان توفير تعليم ذي جودة عالية، ورعاية صحية وخدمات اجتماعية وحكومية فعّالة تحقق رضا المواطنين .

8- توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يتوافق مع احتياجات المجتمع وأهدافه، وبما يخدم مسار التنمية المستدامة.

## ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

### أ- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يشمل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة دراسة انعكاسات النشاط الاقتصادي على البيئة، سواء في الحاضر أو المستقبل، ويُعبر عنه من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية، وهي:<sup>42</sup>

#### 1- معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية

يظهر هذا المؤشر كمية الموارد الطبيعية التي يستهلكها الفرد، إذ يُلاحظ أن الفرد في الدول المتقدمة، وخاصة الصناعية، يستهلك في المتوسط أضعاف ما يستهلكه الفرد في الدول النامية من النفط والغاز والفحم . ويذهب بعض

<sup>42</sup> ظفر ناصر حسين و زينب عبد الرزاق، الاصلاح الإداري ومتطلبات التنمية المستدامة، ص51-59

الباحثين مثل (سولووهارتوك) إلى أن الاستهلاك يُعد مستدامًا إذا حافظ على مستواه الحالي وتزايد مع مرور الزمن، أما إذا انخفض وتناقص على المدى الطويل فيُعتبر غير مستدام .

**2-القضاء على الفقر :** تركز التنمية المستدامة في الدول النامية على توجيه الموارد لتحقيق الاستخدام الأمثل بما يسهم في تحسين مستويات المعيشة ورفع جودة الحياة. ومع تزايد عدد السكان، يزداد الطلب المحلي على المنتجات الزراعية والسلع المصنعة والخدمات، مما يستلزم تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد في تلك البلدان بشكل مستدام .

**3-الحد من التفاوت في توزيع الدخل :** تهدف التنمية المستدامة إلى تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء . ويتطلب تحقيق هذا الهدف توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نحو الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، وضمان العدالة في توزيعها بين جميع أفراد المجتمع، من خلال توفير الاستثمارات والسلع والخدمات بأسلوب مستدام يقلل من الضغط على البيئة ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

## ب-البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يتضمن البعد الاجتماعي مجموعة المتطلبات والمرتكزات الاجتماعية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وضمان استمراريتها، ومن أبرزها ما يأتي:

**1-الحكم الصالح :** يُعد الحكم الصالح من أهم متطلبات التنمية المستدامة، ويقوم على اختيار السلطة بأساليب ديمقراطية تضمن مشاركة جميع أفراد المجتمع في

إدارة الشأن العام واتخاذ القرار. ومن شأن تحقيق هذا المبدأ أن ينعكس إيجاباً على القرارات السياسية والاقتصادية، بما يحقق المصلحة العامة ويعزز الاستقرار والتنمية .

**2-توفير خدمات الصحة والتعليم** :تُعد التنمية البشرية المستدامة الهدف الأساسي لمختلف الأنظمة السياسية، إذ تهدف إلى ضمان توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة تشمل جميع المراحل التعليمية، من التعليم الأولي إلى التعليم العالي . كما تسعى إلى تنمية معارف الأفراد وقدراتهم بما يمكنهم من الإسهام الفعّال في تحقيق التنمية المستدامة واستمرارها .

**3النمو السكاني وتوزيع السكان** :تهدف التنمية المستدامة في هذا المجال إلى تنظيم النمو السكاني والاهتمام برعاية الأسرة وتكوينها بصورة سليمة، إلى جانب العمل على تحقيق توزيع متوازن للسكان بين المناطق الحضرية والريفية وفق تخطيط مدروس، بما يسهم في الحد من التوسع العمراني العشوائي، وا لمحافظة على الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء، وتقليل مستويات التلوث في المدن الكبرى .

### ج-البعد البيئي للتنمية المستدامة

يقصد بالبعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأجيال الحالية والمستقبلية، مع ضمان حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية من التلوث والاستنزاف، بما يكفل تحسين مستوى المعيشة بصورة

مستمرة عبر الزمن . ويتضمن هذا البعد مجموعة من العناصر الأساسية، من أهمها:

## 1-المحافظة على الموارد المائي

تهدف التنمية المستدامة إلى ترشيد استخدام الموارد المائية والحد من الهدر، من خلال إنشاء السدود لتخزين المياه، والمحافظة على المياه الجوفية، وتطوير شبكات المياه والصرف الصحي، والعمل على تحسين جودة مياه الشرب بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة .

## 2-حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري

يقصد بذلك الحد من الأنشطة والممارسات التي تؤدي إلى إحداث تغيرات خطيرة في المناخ العالمي، إذ إن الإشعاعات المختلفة والمخلفات النووية والكيميائية تترتب عليها آثار بيئية ومناخية سلبية تؤثر في حياة الإنسان والكائنات الحية على سطح الأرض . ومن ثمّ، تسعى التنمية المستدامة إلى إيجاد بيئة نظيفة وآمنة خالية من التلوث، مع العمل على الحد من الآثار السلبية للمخلفات الصناعية وحماية النظام البيئي بصورة شاملة.

## ثالثاً:معايير إعداد مؤشرات فعالة للتنمية المستدامة

تقوم مؤشرات التنمية المستدامة على مجموعة من المعايير الأساسية التي تكفل دقتها وفعاليتها، وتمثل فيما يأتي:

1- أن تعبر المؤشرات عن الجوانب الجوهرية المرتبطة بالاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع على المدى الطويل، بما يضمن مراعاة حقوق الأجيال المتعاقبة .

2- أن تتسم بالوضوح وقابلية التطبيق، بحيث يسهل على أفراد المجتمع فهمها واستيعابها وقبولها .

3- أن تكون قابلة للقياس الكمي أو النوعي، وأن تتيح إمكانية التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية .

4- أن تستند إلى قيم معيارية أو حدود مرجعية يمكن الاعتماد عليها في التقييم والمقارنة .

5- أن تبين مدى إمكانية التحكم في المتغيرات المرتبطة بها أو تعديلها، ومدى قابليتها للتأثر بالسياسات والإجراءات المتخذة .

### رابعاً: متطلبات التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعّالة وجود قدر من التوافق والتكامل بين مجموعة من الأنظمة الأساسية، وتتمثل فيما يأتي:

1- النظام السياسي: ضمان المشاركة الديمقراطية في صنع واتخاذ القرار .

2- النظام الاقتصادي: تحقيق فائض اقتصادي قائم على الاعتماد الذاتي والاستدامة .

3-النظام الاجتماعي :تحقيق الانسجام بين الخطط التنموية وآليات تنفيذها بما يضمن الاستقرار الاجتماعي .

4-النظام الإنتاجي :تكريس مبدأ الجدوى البيئية في مختلف المشروعات والأنشطة الإنتاجية .

5-النظام التكنولوجي :دعم البحث العلمي والابتكار لإيجاد حلول فعّالة للمشكلات التنموية والبيئية .

6-النظام الدولي :تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال تحقيق التنمية المستدامة .

7-النظام الإداري :توفير إدارة مرنة قادرة على التكيف والتصحيح الذاتي المستمر .

8-النظام الثقافي :ترسيخ البعد البيئي في مختلف الأنشطة الحياتية، وتعزيز ثقافة التنمية المستدامة داخل المجتمع .

خامسا: مبادئ التنمية المستدامة

مبادئ التنمية المستدامة هي مستويات السلوك وللأداء يجب الالتزام

بها، أو هي مجموعة من الأسس والقواعد التي يجب الالتزام بها

أ-مبدأ المشاركة:

تكون هذه المشاركة مع المجتمع وذلك لإشعار كل من المستفيد والقائمين على عملية التنمية المستدامة بأن كل منهما يكمل دوره الآخر

## ب- مبدأ الحيطة

لقد ظهر مبدأ الحيطة على الساحة الدولية في الثمانينات القرن أثناء المناقشات حول القضايا البيئية العالمية قبل تكريسه وإدراجه في مبدأ 15 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية عام 1992: "لحماية البيئة يجب على الدول اتخاذ التدابير و الاحتياطات على نطاق واسع وفق لقدرتها عندما يكون هناك خطر حدوث ضرر جسيم أولاً رجعية فيه، ينبغي عدم استخدام اليقين العلمي المطلق كذريعة لتأجيل اعتماد تدابير فعالة تهدف إلى منع التدهور البيئي"، ويرى الفقيه "Michel prieur" أن مبدأ الاحتياط هو من أحد الأساطير العظيمة الغامضة والمقلقة والمعبرة عن المدنية الفاضلة " expression de l'utopie" للسيطرة عن المخاطر كان عبارة عن معيار للسلوك التابع من الفطرة السليمة للإنسان ثم أصبح مرجعاً للسياسة العامة ثم مبدأ عاماً بدون قيمة معيارية وأخيراً أصبح معيار قانوني حقيقي من الضروري تحديد مفهومه ونطاقه وهي الوظيفة الحالية للقضاة<sup>43</sup>.

ويقصد بمبدأ الحيطة "نهج إدارة المخاطر في حالة عدم اليقين العلمي، يتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير احتياطية في مواجهة خطر محتمل جسيم دون

<sup>43</sup> Michel prieur, le principe de précaution, p1. <https://www.legiscompare.fr/web/IMG/pdf/2-Prieur.pdf>

انتظار نتائج البحث العلمي " فبدأ الاحتياط ساهم في وضع حماية البيئة في قلب السياسة العامة وأصبحت مرادف للسياسة الآمنة وفق للمعا دلة التالية Sécurité= précaution<sup>44</sup>، وهو ما سمح بانتقاله من القانون الدولي إلى التشريعات الوطنية، إذ بلغ أعلى مستوى من التسلسل الهرمي للقاعدة القانونية في فرنسا التي قامت بإدراجه في الميثاق البيئي لدستور بعد تصويت الكونغرس في Versailles في مارس 2005 بموجب المادة 5: «عندما يكون هناك وقوع للضرر بالرغم من عدم اليقين في حالة المعرفة العلمية، والتي يمكن أن تؤثر بشكل خطير ولا رجعة فيه على البيئة، يجب على السلطات العامة أن تسهر على تطبيق مبدأ الحيطة في مجالات المسؤولية بتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر واعتماد تدابير مؤقتة ومناسبة لمنع وقوع الضرر»<sup>45</sup>.

ولقد تبنى المشرع الجزائري مبدأ الحيطة أو الاحتياط وحدد مفهومه بقوله: «المبدأ الذي يجب بمقتضاه، ألا يكون توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة، للوقاية من خطر الأضرار الجسدية المضررة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة»<sup>46</sup>.

<sup>44</sup> Sitack yombatina, le principe de précaution en droit de l'environnement: règle juridique obligatoire ou simple principe politique destiné à ... portée et conséquences dans les ordres juridiques international et national, p3-4. <http://www.dhdi.Free.Fr.22.01.2020>.

<sup>45</sup> Joël Hamelin et Jean-Luc Pujol, op-cit, p07.

<sup>46</sup> أنظر المادة 3 فقرة 6 من القانون رقم 10-03، المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر. ع. 43 لسنة 20 يوليو 2009.10.

## ج-مبدأ الوقاية

هو التحوط المسبق واستنزاف الأخطار المحدقة بالبيئة، وهي أكثر فاعلية لحماية البيئة والمحافظة عليها من التحرك عند وقوع المشكلات البيئية، ذلك أن الكلفة الاقتصادية للوقاية من كلفة معالجة الآثار، ولما تخلفت بعض المشكلات البيئية من أضرار لا يمكن معالمة آثارها وتكون غير قابلة للزوال.<sup>47</sup>

لا يوجد اتفاق على مفهوم موحد لهذا المبدأ لكن المفهوم الأكثر رواجاً في الوثائق الدولية الخاصة يبرز العناصر الأساسية لهذا المبدأ والمتمثلة ب أنه في الحالة التي يكون فيها تهديد باحتمال وقوع أضرار بيئية خطيرة أولاً يمكن معالجتها فإن غياب اليقين العلمي الذي يؤكد تلك الأضرار لا يجوز أن تكون سبباً لعدم اتخاذ إجراءات للوقاية من تلك الأضرار المحتملة وذلك بمنع وقوعها أو التخفيف من آثارها ضمن تكاليف اقتصادية معقولة.

وقد ظهر هذا المبدأ في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، ثم إعلان ري ودي جانيرو عام 1992 حيث نصت المادة 15 من إعلان ريو على أنه " حيثما وجدت تهديدات بأضرار خطيرة للبيئة لا يمكن إصلاحها رغم عدم ثبوت وجود التأثيرات السلبية علمياً، فلا يجوز التدرع بالافتقار إلى اليقين العلمي

<sup>47</sup> هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2017، ص66.

الكامل كحجة لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي أو اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب أو التقليل من هذه الأضرار".

فهذا المبدأ يدعو للتحرك لمواجهة المخاطر البيئية المحتملة استباقياً لعدم انتظار اليقين العملي لإثبات سلامة الأنشطة أو المنتجات لأن هناك من الضرر البيئية التي قد يؤدي وقوعها إلى استحالة معالجتها وإعادتها إلى ما كانت عليه سابقاً.

### د-مبدأ الملوث يدفع:

عرف هذا المبدأ لأول مرة على المستوى الدولي ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي حيث تم النص على مبدأ اقتصادي وكأهم المبادئ الرئيسية الكامنة وراء وضع سياسة بيئية فعالة حيث نصت التوصية على أن «الملوث يجب أن يتحمل تكاليف تدابير المنع ومكافحة التلوث من خلال التدابير التي اعتمدها الحكومة أو السلطات المختصة لضمان حماية البيئة وهي في حالة مقبولة».

وقد امتد تأثير هذا المبدأ إلى القوانين الداخلية منها . القانون الجزائري حيث تبني المشرع الجزائري مبدأ الملوث يدفع من خلال : المادة 03 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة حيث يتم تطبيق هذا المبدأ من خلال الاستناد إلى قواعد المسؤولية المدنية لتحديد أساس التعويض عن الأضرار وفقاً لمبدأ الغنم بالغرم

ومن أبرز خصائص هذا المبدأ ما يلي:

\* أنه مبدأ اقتصادي يضمن توزيع تكاليف حماية البيئة بشكل منصف  
\* أنه مبدأ قانوني ينسجم مع فكرة العادلة من خلال إلزام محدث الضرر يتحمل تبعاته فتلويث البيئة لا يجوز ان يكون مجانا.

\* يعتبر بمثابة أداة توفيق يساعد تبنيه على توحيد السياسات البيئية على  
المستوى الوطني والدولي

\* أن نفاذ مبدأ الملوث يدفع يتسم بالمرونة، فهذا المبدأ يمكن نفاذه تشريعيا  
بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية

\* أن هذا المبدأ يسعى لتحقيق هدفين بارزين، هما إلزام الملوث بدفع التكاليف  
والتعويضات المناسبة لمعالجة الأضرار البيئية التي نتجت عن نشاطه وكذلك  
إعطاء الأشخاص حافزا ماليا لتصويب نشاطاتهم وإتباع تقنيات صديقة للبيئة  
في ممارستها.

### هـ-مبدأ المسؤولية المشتركة

يعتبر مبدأ المسؤولية المشتركة من المبادئ التي تشكل حجر الزاوية في  
تحقيق التنمية المستدامة أكد عليه إعلان ري ودي جنيرو ضمن المبدأ السابع  
بقوله " تتعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية، في حفظ وحماية واستعادة  
صحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض، وبالنظر إلى المساهمات المختلفة في

التدهور العالمي للبيئة، يقع على الدول في حالة تدهور البيئة مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة..."

علية يقوم هذا المبدأ على فكرة المسؤولية المشتركة بين الدول في حالة وقوع ضرر بيئي يهدد النظام البيئي، غير أن هذه المسؤوليات تتباين وتختلف بالنظر إلى درجة تقدم الدول وحجم الأنشطة المؤثرة على البيئة

## ومبدأ الإدماج البيئي

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تتأسس عليها التنمية المستدامة، الذي بموجبه يتم دمج كافة الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ضمن مختلف السياسات عندما تقوم الدولة أو أحد فواعها بإعداد المخططات التنموية والبرامج القطاعية (كالصناعة، الزراعة، النقل...) لضمان التنمية المستدامة وكذا تطبيقها على أرض الواقع، وعليه يُلزم هذا المبدأ السلطات بإدراج حماية البيئة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق توازن بين التنمية وحماية البيئة.<sup>48</sup>

## سادسا: فواعل تحقيق التنمية المستدامة

### أ- الأمم المتحدة كفعال لتحقيق التنمية المستدامة

تعد الأمم المتحدة نقطة محورية على المستوى العالمي في مجال التنمية المستدامة، حيث تُعتبر المصدر الرئيس للإرشادات والسياسات المتعلقة بهذا

<sup>48</sup> فرحات أعميور، التنمية المستدامة: قراءة في الإطار التشريعي والمؤسسي الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 8، العدد 2، جوان 2023،

المجال. لقد أطلقت المنظمة سلسلة من المبادرات والآليات التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التنسيق والتفاعل بين الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

## ب-البند الدولي كفعال لتحقيق التنمية المستدامة

عمل البنك الدولي في إطار تحقيق التنمية المستدامة على وضع ثلث أوليات للعمل في الدول النامية

\*تسريع النمو السريع والمستدام والشامل

\*الاستثمار في راس المال البشري

\*تعزيز القدرة على التكيف

## ج-المجتمع المدني كفعال لتحقيق التنمية المستدامة

يعد المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية (NGOs) ، من الأطراف الفاعلة الأساسية في تعزيز التنمية المستدامة . حيث تساهم هذه المنظمات في نشر الوعي العام، ومراقبة السياسات، والتأثير على اتخاذ القرارات. كما تقوم بتنفيذ المشاريع المستدامة في المناطق ذات الاحتياجات الكبيرة، وتعمل على رفع الوعي بقضايا البيئة والتنمية الاجتماعية.

## د-منظمة التجارة العالمية كفعال لتحقيق التنمية المستدامة

تقوم منظمة التجارة العالمية بدعم الدول في تبني سياسات تجارية تُعزز من الاستدامة من خلال:

\*تشجيع التجارة في السلع والخدمات المستدامة :بما في ذلك الطاقة المتجددة، المنتجات الصديقة للبيئة بهدف حماية البيئة وتعزيز النمو الأخضر .

\*دعم السياسات الوطنية التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف العمل ، من خلال وضع أطر قانونية وتشريعية تدعم حقوق العمال وتضمن تكافؤ الفرص.

\*تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التغير المناخي وحماية الموارد الطبيعية ، من خلال الاتفاقيات التجارية التي تُلزم الدول الأعضاء بتبني ممارسات تجارية تتسم بالاستدامة البيئية والاجتماعية

### المحور الثالث: العلاقة بين مقاربة الحكم الراشد والتنمية المستدامة

#### أولاً: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة

تؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة الحكم الراشد والتنمية المستدامة إذ وجود مستوى عال من الحكم الراشد يؤثر في التنمية المستدامة بشكل إيجابي وبالعلاقة طردية بينهما، فارتفاع مستوى المؤشرات التي يقوم عليها الحكم الراشد يساهم في خلق بيئة استثمارية خصبة ما يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وينعكس بشكل كبير على الجانب الاقتصادي والسياسية والاداري والثقافي ، كما أن نجاح أو فشل أي دولة في تعزيز التنمية

المستدامة يرتبط ارتباط وثيق بطبيعة وجود الحكم الراشد ويشكل إقامة بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المستدامة.

وجود ابداء الرأي والمشاركة في العملية السياسية ووجود الشرعية في أنظمة الحكم وكذا الاستقرار السياسي والأمني ووجود حكومة فعالة وكفاءة والتشريع النوعي ومبدأ سيادة القانون وحماية الحقوق ووجود الشفافية والمساءلة كلها تساهم بشكل فعال في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل يحقق التنمية المستدامة .<sup>49</sup>

### ثانيا: مرتكزات تأسيس العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة

وهناك العديد من المرتكزات التي تأسس لوجود هذه العلاقة التكاملية

بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة

\* أن يكون النظام ديمقراطيا حقيقيا يقوم على التمثيل الحقيقي لكافة أبناء المجتمع والمشاركة في إدارة الدولة، واعتماد الشفافية ومحاسبة أي حكومة فاسدة

\* احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلالية القضاء وعدم خضوعه من خلال قيام دولة القانون التي تشرع للقوانين عن طريق السلطة التشريعية

\* احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم القابلية للتجزئة أو الانتقاص

<sup>49</sup> أحمد اسماعيل قادر، أثر الحكم الراشد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق 2005-2018، ص 44.

\* التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة<sup>50</sup>

\* تكامل السياسات بين مختلف السلطات الحكامة في الدولة من سلطة تشريعية وقضائية تنفيذية بالاعتماد على اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز الرقابة وترسيخ الحكم الرشيد

\* إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن تقوم على إدارة مؤسسات حكومية مستقلة لها القدرة العملية والإمكانات الواسعة على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدولة ومواردها بمهنية كبيرة، وتعمل على المحافظة على مصلحة المجتمع

\* العمل على تشجيع الاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي للدول، والقضاء على الفقر والبطالة وذلك من خلال تمكين الفقراء وتوسيع قدراتهم فعلى الدولة وضع إستراتيجية لمحاربة الفقر.<sup>51</sup>

**ثالثاً: آليات الحكم الرشيد المحلي لتحقيق التنمية المستدامة**

**أ-الآليات المؤسسية للحكم الرشيد المحلي لتحقيق التنمية المستدامة**

<sup>50</sup> شريط كمال و خلوفي سفيان، مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 2، ديسمبر 2018، ص300.

<sup>51</sup> مهادوي داود سليمان، التنمية المستدامة والحكم الرشيد، مجلة دراسات دولية، العدد 2023، 93، ص567.

## 1-الشراكة بين القطاع العام والخاص

الشراكة بين القطاع العام والخاص في جوهرها تكون من خلال التعاون على تقديم الخدمات العامة من خلال قيام الدولة بالتعاقد مع شركات القطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل البنية الأساسية للخدمات العامة مع نهاية مدة التعاقد وتؤول أصول البنية الأساسية الى ملكية الدولة الامر الذي يؤدي الى زيادة حجم اصول الدولة، ويؤدي التعاون والشراكة بين الكيانات العامة والخاصة إلى إنشاء خدمات ومنتجات عامة وخاصة أفضل وأكثر فعالية، ويتيح التعاون للمشاركين تبادل المعرفة والتجارب والخبرة ويساعد التعاون على جلب مجموعة واسعة من المهارات والمواهب وثقافة عمل أكثر استجابة في مؤسسات القطاع العام، إلى جانب التفكير الإبداعي، كما انه يساعد الشركات الخاصة على الابتكار بشكل أكثر فعالية وتحقيق أهدافهم الملموسة بطريقة أكثر كفاءة.<sup>52</sup>

## 2-المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني من أهم فواعل الحكم الراشد التي تساهم في عملية التنمية المحلية المستدامة، لان الدولة لم تعد الفاعل الوحيد المسؤول عن دفع عجلة التنمية بل نقلت العديد من أدوارها للقطاعات التطوعية ( المجتمع المدني ) من خلال مساهمته في تزويد المواطنين بالخدمات والوظائف التي يستطيع

<sup>52</sup> يسرى حازم جاسم ، حسن صالح يوسف البجاري، تحقيق التنمية المستدامة عبر الشراكة بين القطاع العام والخاص، المجلة الاميريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العجج 19، 2024، ص.2.

السوق تقديمها كمساهمة الجمعيات في إرساء القيم الأخلاقية التي تساهم في  
الوقاية من الفساد، وقيام بعض الجمعيات بمحو الأمية في الدول النامية ونشر  
الثقافة والتربية البيئية.<sup>53</sup>

لقد أصبح المجتمع المدني من مقترب الحكم الراشد حجر الزاوية بالنسبة لتنمية  
الدول وتطورها من الناحية السياسية والتنموية، فمن الناحية السياسية تكون  
من خلال تكريس مبادئ الديمقراطية التي تقوم على المشاركة والرقابة، أما من  
الناحية التنموية تكون من خلال تحمل جزء من أعباء التنمية كمساهمته في  
التعليم، الصحة، توفير بعض الخدمات الضرورية من خلال العمل التطوعي  
54 .

وفي إطار تعزيز القدرة المؤسسية للمجتمع المدني وإشراكه كفاعل أساسي مع  
الدولة تم إنشاء العديد من الآليات المؤسسية التي تركز مفهوم المجتمع المدني  
فالجزائر مثلا أنشأت المرصد الوطني للمجتمع المدني، بموجب المادة 213 من  
دستور 2020، والمجلس الأعلى للشباب بموجب المادة 214 و215 من  
الدستور

### 3- القطاع الخاص

<sup>53</sup> معجوب خيرة، سبل إرساء مبادئ الحكم الراشد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص 106.

<sup>54</sup> محدي نزيه، بن بركة عبد الوهاب، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 36(1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 292.

يتجلى دور القطاع الخاص من منظور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التحول نحو على اللامركزية وزيادة مستوى المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار، لان تحقيق التنمية المحلية مرتبط بوضع الدولة لإستراتيجية تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصة أن القطاع الخاص يساهم في التنمية المحلية من خلال رفع المستوى المعيشي، توفير فرص العمل، تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، ذلك أن القطاع الخاص يتميز بالقدرة الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات حسب الطلب اخفق المرفق العام في توفيره للمواطن<sup>55</sup>

وتعتبر قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، وذلك انطلاقاً من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من تداعياتها، حيث ان الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص العمل وزيادة الدخل وفي هذا الصدد فان القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دوراً رئيسياً في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الكبيرة منها او الصغيرة والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخل ولم يسهم في الخروج من دائرة الفقر.<sup>56</sup>

<sup>55</sup> مجدوب خيرة، سبل إرساء مبادئ الحكم الراشد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص 106.

<sup>56</sup> يسرى حازم جاسم، حسن صالح يوسف البجاري، مرجع سابق، ص 3..

